



من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت، تصدر شركة 'آراء للبحوث والاستشارات' مؤشرا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة 'الانباء' وبرعاية شركة 'لكزس'. ويعتبر مؤشر 'ثقة المستهلك' المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك، مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية. وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في بداية كل شهر، وهو يركز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص، موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات، وقد تم إجراء البحث بواسطة الهانف من خلال اتصالات عشوائية، وتمت مراعاة أن تكون العينة ممثلة للتركيبة السكانية في الكويت. ويستند تقييم المؤشر العام لثقة المستهلك إلى 6 مؤشرات اعتمدها الباحثون في شركة 'آراء' لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، مؤشر الدخل الفردي الحالي، مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا، مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا، ومؤشر شراء المنتجات المعمرة. ويستخلص نتائج كل مؤشر من 6 مؤشرات إلى إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ 'إيجابي' أو 'سليبي' أو 'حيادي'. يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساسي كقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة، وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين. فكلمنا تجاوزها المؤشر كان الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فاكتر، وكلمنا تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر كانت النظرة أكثر تشاؤما.

مؤشر "آراء" بالتعاون مع "الانباء" وبرعاية "لكزس"

7٪ تحسن في مؤشر توقعات مستقبل الاقتصاد الكويتي

مجالات أوسع للشباب بسوق العمل

أية مقارنة لمعطيات مؤشر آراء لفرص العمل المتوافرة في السوق حاليا لشهر يونيو 2017، تكشف جملة من المعطيات الإيجابية من جهة كما تبين بعض التبدلات في احتياجات سوق العمل، أكان بالنسبة للتوزع المناطقي أم كان مرتبطا بمستوى مؤهلات المستخدمين والموظفين المرشحين للانخراط في العمل حاليا.

● المعطى الأول: يبرز من خلال ارتفاع مؤشر فرص العمل المتوافرة في السوق حاليا إلى 149 نقطة، بإضافة 19 نقطة خلال شهر ونقطتين مقارنة بشهر يونيو 2016، ويكتسب هذا الارتفاع مدولا إيجابيا إضافيا كونه يتحقق في ظروف سياسية وأمنية إقليمية ملتهمة من جهة ويتحقق في فترة مالية واقتصادية تعاني بعض القطاعات الاقتصادية خلالها جملة من الصعوبات من جهة أخرى، لذا يبدو بأن القفزة النوعية التي تحققت في المجال العقاري والتحسن الذي أحرزته البورصة خلال النصف الأول من السنة، قد أمتنا الأراضية الخصبة لتزخيم حركة سوق العمل.

● المعطى الثاني: مستوى ارتفاع مشاركة الشباب 18.35 سنة في العمل الذي كشفه ارتفاع معدل هذا المؤشر لديهم 28 نقطة خلال شهر، إن انخراط أفضل للشباب في عمليات الإنتاج وفي مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها الشركات الصغيرة يشكل ضرورة بالنسبة لهم، كما يشكل رافعة ولو متواضعة لتطور وتنوع مصادر الدخل الوطني.

● المعطى الثالث: تبدل احتياجات سوق العمل حيث ارتفعت حصة المواطنين الذين سجلوا معدلا بلغ 43 نقطة بإضافة 31 نقطة على رصيدهم السابق، وكذلك الإناث سجلن ارتفاعا لمعدل فرص العمل بلغ 23 نقطة خلال شهر.

● المعطى الرابع: الانتقال التدريجي من الحاجة إلى اليد العاملة البسيطة غير المؤهلة التي تحققت خلال الأشهر الماضية إلى الحاجة لموظفين من ذوي الدراسات العليا والخبرة والمهنية العالية.

● المعطى الخامس: حول فرص العمل يتعلق بالارتفاع الملحوظ لمستوى الطلب في مختلف المحافظات بحيث أضافت محافظة حولي 44 نقطة والجهراء 24 نقطة والفروانية 20 نقطة والأحمدي 16 نقطة والعاصمة 15 نقطة، بينما انخفضت محافظة مبارك الكبير بخسارة 20 نقطة من رصيدها السابق.

ان الخلاصات الممكن الوصول إليها حول حركة سوق العمل خلال شهر يونيو تتسم بالإيجابية.

تراجع حركة الشراء في العاصمة

يتأثر مستوى الإقبال على شراء المنتجات المعمرة بجملة من العوامل، ومنها المناخ العام السائد بين المستهلكين، وحجم المداخل، وقوتها الشرائية، ومستوى التضخم، ومدى سهولة الائتمان الشخصي من المصارف وغيرها من العوامل.

سجل التضخم في شهر أبريل أدنى مستوياته منذ 4 سنوات 2,6٪ علما بأنه من المتوقع أن يتجاوز في السنة المقبلة 4٪ وتابع معدل النمو الائتماني السنوي للقطاع الخاص تراجع وصولا إلى 2,9٪ في شهر ديسمبر 2016، ومع ذلك لم تزل الكويت تحتل مركزا مرموقا في مستوى شراء المنتجات المعمرة، ولم تزل تقليد وثقافة الاستهلاك عالية المستوى. وقد تصاعدت تجارة التجزئة عبر الانترنت في المنقطة، حيث ارتفعت حصتها من 23٪ في العام 2013 إلى 29٪ في العام 2016، سجل مؤشر آراء لشراء المنتجات المعمرة 189 نقطة بإضافة 4 نقاط مع تراجع معدل العاصمة التي سجلت 88 نقطة بخسارة 27 نقطة خلال شهر، أن تراجع إقبال العاصمة على الشراء يستحق التوقف والبحث عن أسبابه ومدلولاته.

و تشير هذه النماذج إلى جملة من الدلالات، أبرزها صوابية السياسة الرسمية في المجال الاقتصادي التي تبنت المزيد من الاستثمار في مشاريع مختلفة في القطاع النفطي والبنية التحتية، وشجعت المشاريع المشتركة مع القطاع الخاص ودعمت الاستثمارات الوطنية وحفزت الرساميل الأجنبية على الانخراط في المشاريع الكويتية. كما سعت ولا تزال لتنمية مصادر الدخل غير النفطية وتشجيع المشاريع المتوسطة والصغيرة.

وضمن هذا السياق بدأت معالم التأقلم الاقتصادي والاجتماعي مع مترنجات انخفاض أسعار النفط وتداعياتها تجسد في البحث عن كيفية التعاطي الطويل المدى مع أسعار منخفضة للنفط. وانعكس ذلك في وعي وفي نفسية معظم المستهلكين الذين عبروا عن ارتياحهم للوضع الاقتصادي الحالي مسجحين 98 نقطة باكتساب 6 نقاط، وامتد الرضى على معدل مؤشر آراء للموضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا الذي حاز 102 نقطة بإضافة 7 نقاط خلال شهر، بنمو 7,4٪. في هذه المناخات الواقعية منح المواطنون مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي 100 نقطة بإضافة 7 نقاط، ومؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا 96 نقطة بزيادة نقطة واحدة خلال شهر.

المناطقية والاجتماعية عبرت عن المزيد من ثقتها وارتياحها. مؤشر الوضع الاقتصادي

تحتل حركة أسواق النفط في الدول المنتجة، بما فيها الكويت، الموقع الحاسم في تحديد الواقع والتوجهات الاقتصادية الرئيسية الأتية والمتوقعة، نظرا للحصة المفضلية التي تؤمنها المداخل النفطية للدخل الوطني في تلك البلدان. ومع هذا الارتباط العضوي بين حركة وواقع مختلف القطاعات المالية والاقتصادية، يبرز هامش من الاستقلالية السلبية في مسار هذا القطاع أو ذاك نظرا لخصوصية المسارات الاقتصادية المتشابهة، فتندي أسعار النفط ضغطت على السوق المالي الذي تكبد خسائر فادحة على امتداد أشهر، وفجأة وبالرغم من عدم تعافي واستقرار أسعار النفط كما هو مترجي، تقفز أحجام التداول في البورصة، وتزداد القيم السوقية.

كذلك فإن القطاع العقاري الذي عانى كثيرا منذ بداية انخفاض أسعار النفط، وما تلت من تعثر في حركة البناء وتراجع في أسعار الأراضي ولو بشكل متفاوت، عاد ليسجل قفزة من الانتعاش أعادت له بعض مظاهر حيوية القطاع العقاري وموقفه كقطاع لبعض القطاعات الأخرى.



البورصة والانتعاش القوي للقطاع العقاري، فضلا عن متطلبات فصل الصيف ونفقاته الإضافية، لعبت دورا أساسيا في ارتفاع مستويات الثقة في أوساط معظم المستهلكين.

وقد منح المواطنون المؤشر العام 105 نقاط بإضافة 4 نقاط، والمقيمون العرب 102 بزيادة 5 نقاط على رصيدهم السابق. أما على صعيد المناطق فقد احتلت محافظة الجهراء أعلى مستويات المعدل 120 نقطة بإضافة 16 نقطة لتليها محافظة حولي بإضافة 13 نقطة ومحافظة مبارك الكبير 12 نقطة بينما حافظت العاصمة على معدلها السابق 105 نقاط. وفي نمو شهري بنسبة 150٪، و63٪ مقارنة بيايو 2016. ولا شك أن تحسن سيولة

● تعزيز البحث والتنقيب والإنتاج في قطاع النفط الصخري.

معطيات إيجابية

وبالإضافة إلى هذه العوامل الضاغطة وكننتيجة لها من المتوقع أن تسجل موازنة السنة المالية الحالية عجزا يلامس 6 مليارات دينار. ومن جهة أخرى فإن بعض المعطيات المالية والاقتصادية الإيجابية عززت ثقة المستهلك، ومنها:

● حققت سيولة البورصة في النصف الأول من السنة ارتفاعا بنسبة 125٪ مع زيادة ملحوظة للقيمة التسويقية.

● كما حقق القطاع العقاري قفزة نوعية خلال مايو مسجلا نموا شهري بنسبة 150٪، و63٪ مقارنة بيايو 2016.

ولا شك أن تحسن سيولة



انتعاش البورصة والسوق العقاري أبرز إيجابيات الشهر

تراجع النفط الكويتي لأدنى مستوياته منذ 7 أشهر

خلال يونيو.. نذير قلق

موازنة الكويت قد تسجل عجزاً بـ 6 مليارات دينار في العام المالي الحالي

كشفت معطيات البحث جملة من الواقع المتعلقة بمؤشر الدخل الفردي الحالي والدخل الفردي المتوقع، ومنها:

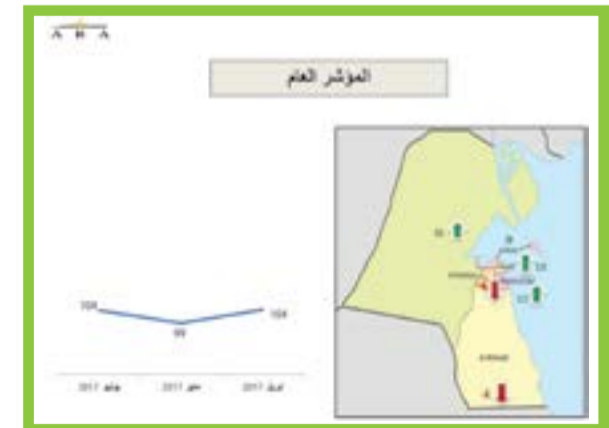
● ارتفاع ثقة معظم المستهلكين بالدخل الحالي

● تراجع مستوى الثقة بالدخل المتوقع مستقبلا.

● اتساع هوة التفاوت بين مختلف مكونات عينة البحث حول تقييم الدخل.

● تراجع حاد لمستوى ثقة بعض العاملين في قطاعات اقتصادية أو مهني معينة.

وضمن هذا السياق سجل مؤشر الدخل الفردي الحالي لشهر يونيو 2017 معدلا بلغ 96 نقطة بإضافة 7 نقاط خلال شهر وثلاث نقاط مقارنة بشهر يونيو 2016، عاكسا بذلك الارتفاع



ذوو الأعمال الخاصة يشكون تدني الدخل

النسبي لمستوى الثقة بالدخل الفردي الحالي. ولكن من جهة أخرى توقف معدل مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا عند 97 نقطة متراجعا 6 نقاط خلال شهر وعاكسا بعض القلق المنتشر في أوساط المستهلكين حول الدخل المتوقع مستقبلا.

وتشير أرقام البحث إلى أن ذوي الأعمال الخاصة أصيبوا بنكسة بالنسبة لمداخلهم الحالية، حيث تدنى معدل هذا المؤشر لديهم إلى 33 نقطة بتراجع حاد بلغ 52 نقطة خلال شهر، كما طال التراجع لديهم معدل مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا الذي تراجع 12 نقطة. هذا النموذج يشير إلى تركز بعض مظاهر

الأزمة وبخاصة فيما يتعلق بالمداخل في أوساط العاملين في بعض المهن الأكثر تأثرا بالحركة الاقتصادية وحركة الأسواق.

أن التنوع في تقييم مؤشر الدخل برز جليا على مستوى المناطق وكمثال على ذلك محافظة الجهراء رفعت معدل مؤشر الدخل الفردي لديها 38 نقطة، بينما من جهة أخرى تراجع في محافظة الأحمدى 12 نقطة خلال شهر. وعلى صعيد مؤشر الدخل المتوقع مستقبلا برز أيضا الفرق في التقييم بين المحافظات بحيث أضافت محافظة حولي 6 نقاط على معدلها السابق مقابل تراجع 30 نقطة لمعدل محافظة الفروانية.

كذلك ظهر تفاوت مستوى الثقة بالدخل الفردي بين مختلف الفئات العنمد تقسيمها استنادا إلى مداخلها الشهرية بحيث عبر ذوي الدخل الشهري الذي يتراوح بين 1850 و2249 دينارا شهريا عن قلقهم بالنسبة للدخل المتوقع مستقبلا فتراجع معدلا 30 نقطة خلال شهر، خلافا لفئة أخرى من العاملين التي رفعت معدلها 14 نقطة خلال شهر. يبدو بأن سمات المرحلة على الصعيدين المالي والاقتصادي بدأت عملية بطيئة للتمايز والفرز بين الفئات والمهن والوظائف التي لم تتأثر مداخيلها وبين تلك التي تأثرت سلبا وازداد قلقها حول المستقبل.